مجلة شهرية، محكمة متعددة التخصصات

تعنى بنشر الدراسات والأبحاث في مجالات العلوم

القانونية، الإنسانية، الاجتماعية، والاقتصادية

المدير المسؤول ورئيس التحرير: انس المستقل

مجلة المقالات الدولية

INTERNATIONAL ARTICLES JOURNAL

العدد التاسع مزدوج The ninth double issue

يناير و فبراير 2026 January and February

الرقم المعياري الدولي : e-ISSN : 3085 - 5039

رقم الصحافة : Press number : 1/2025

9

مجلة المقالات الدولية

العدد تاسع مزدوج، يناير و فبراير 2026

e-ISSN : 3085 - 5039

مجلة المقالات الدولية

INTERNATIONAL ARTICLES JOURNAL

كلمة العدد

بسم الله الرحمن الرحيم

يسعد مجلة المقالات الدولية أن تضع بين أيدي القراء والباحثين العدد التاسع (المزدوج: يناير-فبراير)، وذلك في إطار رسالتها الهادفة إلى دعم البحث العلمي الرصين وتعزيز ثقافة النشر الأكاديمي الموثوق.

ونذكر بفخر بفهرسة المجلة ضمن معامل التأثير العربي (AIF) بما يمثله من اعتراف رسمي ومعيار أكاديمي معتبر، كما نعتز باستمرار إدراجها ضمن International Scientific Indexing (ISI) بما يعكس ثقة المجتمع العلمي في جودة ما ننشره ويسهم في توسيع انتشار بحوثنا وتعزيز أثرها العلمي.

وإذ نقدم هذا العدد بما يزخر به من بحوث ودراساتٍ متنوعة، نؤكد التزامنا الدائم بـتحكيم علمي صارم، وأخلاقيات بحثية راسخة، ومعايير ثابتة للجودة والشفافية.

وقد اخترنا إصدار هذا العدد بصيغة مزدوجة (يناير-فبراير) لإتاحة وقت كاف لاستكمال التحكيم والمراجعات التحريرية بدقة أعلى، وتجميع المواد العلمية المقبولة في إصدار أكثر اتساقا وتوازنا، بما يضمن جودة أفضل وانتظاما أوضح في النشر. والله ولي التوفيق

رئيس التحرير

e-ISSN : 3085 - 5039

مجلة المقالات الدولية

INTERNATIONAL ARTICLES JOURNAL

IAJ

مجلة علمية، شهرية، محكمة متعددة التخصصات، تعنى بنشر الدراسات والأبحاث في مجالات العلوم الإنسانية، الاجتماعية، والاقتصادية.

الرقم المعياري الدولي: ISSN : 3085 - 5039 رقم الصحافة : Press number: 2025 / 1 العدد 9، مزدوج يناير و فبراير 2026

اللجان العلمية

أنس المستقل

المدير المسؤول ورئيس التحرير

الهيئة الإستشارية

د. يونس وحالو

نائب العميد المكلف بالبحث العلمي والتعاون الجامعي كلية العلوم القانونية والسياسية جامعة ابن طفيل بالقنيطرة

د. المختار الطبطبي

نائب العميد المكلف بالشؤون البيداغوجية كلية العلوم القانونية واالقتصادية والاجتماعية بعين السبع جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء

د. رشيد المدور

أستاذ جامعي جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء عضو المجلس الدستوري سابقا مدير مجلة دفاتر برلمانية

د. سعيد خمري

أستاذ جامعي جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء مدير مختبر القانون العام وحقوق الإنسان

د. كمال هشومي

أستاذ جامعي جامعة محمد الخامس بالرباط المنسق البيداغوجي لماستر الدراسات السياسية والمؤسساتية المعمقة

د. مهند العيساوي

مستشار رئيس مجلس النواب العراقي لشؤون الصياغة التشريعية أستاذ القانون العام الدولي في الجامعة العراقية

د. المهدي منشيد

أستاذ جامعي كلية العلوم القانونية واالقتصادية والاجتماعية المحمدية جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء

Riccardo Pelizzo

نائب العميد المكلف بالشؤون الأكاديمية بجامعة نزاربايف بكازاخستان

دة. وفاء الفيلالي

أستاذة جامعية كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة سويسي جامعة محمد الخامس بالرباط

دة. صليحة بوعكاكة

أستاذة جامعية كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس

لجنة التقرير والتحكيم

د. طه لحميداني

أستاذ جامعي كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة سويسي محمد الخامس بالرباط

د. عبد الحق بلفقيه

أستاذ جامعي كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس

د. بدر بوخلوف

أستاذ جامعي كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة مولاي إسماعيل بمكناس المدير التنفيذي للمركز الوطني للدراسات القانونية والحقوقية

دة. حكيمة مؤدن

أستاذة جامعية كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية المحمدية جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء مديرة مجلة إصدارات

د. احمد ميساوي

أستاذ جامعي كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية المحمدية جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء

د. إبراهيم رضا

أستاذ جامعي كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة القاضي عياض بمراكش

د. زكرياء أقنوش

أستاذ جامعي كلية العلوم بالكلية المتعددة التخصصات الرشيدية

د. أحمد أعراب

أستاذ جامعي كلية العلوم بالكلية المتعددة التخصصات بالناضور

د. إبراهيم أيت وركان

أستاذ جامعي كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة شعيب الدكالي بالجديدة

د. محمد ملاح

أستاذ جامعي كلية العلوم بالكلية المتعددة التخصصات بالناضور

د. عبد الحي الغربة

أستاذ جامعي كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية المحمدية جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء

محتويات العدد

إصدار العقوبات لدى هيئات التقنين ومبدأ فصل السلط أنس الزوين	3-15
حكامة شركة المساهمة ومكافحة تضارب المصالح عبد الكريم ازريكم و بدر اسريفي	16-38
من سيادة النص إلى سيادة القرار: جدلية الدولة والتراب في المغرب : مقاربة سوسيوسياسية للدورات الاستثنائية بجماعة أكادير يوسف دعي و حميد أوفقير	39-65
الفاعلون في تقييم السياسات العمومية الصحية حميد كلة	66-88
التدبير المندمج للساحل الأطلنطي الجنوبي، تطورخط الساحل وسبل المحافظة عليه" إقليم العيون انموذجا" محمد أهل عبد القادر و محمد كارا	89-102
استشراف المستقبل في التصور الإسلامي:من منطق الغيب إلى فقه المآلات عظمي أكرم	103-135
تجسيد النموذج الاقتصادي المغربي في التوجيهات الملكية الحديثة عبد الله قرير	136-150
مأزق الوساطة الدولية في الحروب المعاصرة: تعدد الوسطاء وتضارب الأجندات و أثره على فرص التسوية سليمان بولعيد	151-166
حوارحول اللغة بين نورالدين عيوش وعبد الله العروى: تواصل أم تأثير رجاء مسو و هدار مصطفى	167-177
التحقيق الرقمي و أثره في مكافحة الجرائم الإلكترونية محمد المهدي الميموني	178-214

تعيين المسير في الشركة ذات المسؤولية المحدودة بشريك وحيد بين التجربة العمانية والمغربية سالم بن سعيد بن خميس الهاشمي	215-228
العلاقة التكاملية بين المجلس الأعلى للحسابات والسلطة التشريعية في منظومة الرقابة المالية هاجر خالص	229-242
لعلاقة دور التحكيم فى تسوية منازعات عقود الاستثمار: الرهانات والتحديات حنان لكحال	243-262
إشكالية العقل في فلسفة الدين: العقل المجرد والنقد التداولي محمد امشيش	263-279
علاقة المؤسسة الملكية بالحكومة على ضوء دستور 2011 المهدي الزوات	280-316
الثـورة الرقميـة وتأثيـرها على مهنة المحامـاة ربيعـة الزعـداني	317-329
المرض بين المعطى الطبيعى والهشاشة السوسيو-اقتصادية: دراسة ميدانية لدور المجتمع المدنى فى التكفل بالمتعايشين مع السيدا بفاس سعيد البدري	330-358
La souveraineté numérique à l'ère des technologies de l'information Achraf BOUMLIK	359-374

International Articles Journal
مجلة المقالات الدولية
A peer-reviewed, multidisciplinary journal
مجلة محكمة، متعددة التخصصات
Issue 9, January and February 2026
العدد 9، مزدوج يناير و فبراير 2026

تجسيد النموذج الاقتصادي المغربي في التوجيهات الملكية الحديثة

The Embodiment of the Moroccan Economic Model in Recent Royal Directives

عبد الله قرير
دكـتـور في القانون العام
جامعة عبد المالك السعدي، تطوان

Adellah KORRIR
Doctor of Public Law
Abdelmalek Essaadi University, Tetouan

المستخلص:

يمثل النموذج التنموي الجديد بالمغرب إطارا استراتيجيا متكاملا يهدف إلى تحقيق مسار تنموي شامل يجمع بين النمو الاقتصادي والاجتماعي، مع تعزيز العدالة المجالية وتطوير الرأسمال البشري. ويعتمد هذا النموذج على مقاربة متكاملة تشمل تطوير البنية التحتية، تحسين جودة التعليم والتكوين، تشجيع الابتكار والاستثمار، وترسيخ مبادئ الحكامة الرشيدة والاستدامة البيئية، كما تشكل الإصلاحات القانونية والسياسات العمومية المرافقة للبرنامج أساسًا لتحقيق أهداف التنمية الوطنية على المدى المتوسط والطويل، بما يضمن المغرب منافسة اقتصادية قوية ومجتمعًا متماسكًا بحلول عام 2035.

الكلمات المفتاحية:

النموذج التنموي الجديد ؛ التنمية الاقتصادية والاجتماعية ؛ العدالة المجالية ؛ الرأسمال البشري ؛ الابتكار والاستثمار ؛ الحكامة؛ الاستدامة البيئية ؛ الإصلاحات القانونية.

Abstract :

The New Development Model in Morocco represents a comprehensive strategic framework aimed at establishing an inclusive development trajectory that integrates economic and social growth while promoting spatial justice and enhancing human capital. This model relies on a holistic approach that encompasses infrastructure development, improvement of education and training quality, promotion of innovation and investment, and consolidation of good governance and environmental sustainability principles. The accompanying legal reforms and public policies constitute a foundational basis for achieving national development objectives in the medium and long term, ensuring a competitive economy and a cohesive society by 2035.

Keywords :

The new development model; economic and social development; spatial justice; human capital; innovation and investment; governance; environmental sustainability; legal reforms.

مقدمة :

في ظل التحولات الاقتصادية العالمية والتحديات الإقليمية، أصبح المغرب أكثر من أي وقت مضى بحاجة إلى نموذج اقتصادي قادر على الجمع بين الطموح التنموي والاستقرار الاجتماعي، وبين الابتكار الاقتصادي والعدالة المجالية. وقد جسدت التوجيهات الملكية الحديثة هذا التوجه باعتبارها خارطة طريق استراتيجية، ترسم ملامح النموذج الاقتصادي الوطني، وتضع الأسس اللازمة لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

غير أن عملية تجسيد هذا النموذج الاقتصادي تواجه صعوبات متعددة، تتراوح بين تعقيد المنظومة الاقتصادية الوطنية ومتطلبات الإصلاح المؤسسي، وبين التحديات الاجتماعية وحاجة الفاعلين الاقتصاديين إلى استقرار بيئي ومالي يضمن لهم النمو والإنتاجية. فالتوجيهات الملكية ليست مجرد إرشادات عابرة، بل هي رؤية شاملة تسعى إلى إعادة تشكيل آليات التنمية، من خلال تعزيز دور الدولة كفاعل محوري، وتشجيع الفاعلين العموميين والخواص على الالتزام بأهداف التنمية المستدامة، مع مراعاة التوازن بين الفعالية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.

إن التحول نحو نموذج اقتصادي متكامل يطرح بالتالي سؤالاً مركزياً:

إلى أي حد نجحت التوجيهات الملكية الحديثة في تجسيد نموذج اقتصادي مغربي متوازن، قادر على دمج الرؤية الاستراتيجية للدولة مع متطلبات الفاعلين الاقتصاديين وواقع التنمية الاجتماعية؟

وتستخلص من هذا السؤال التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما هي المبادئ والأسس التي قامت عليها التوجيهات الملكية لتحديد النموذج الاقتصادي المغربي؟
2. كيف تحولت هذه التوجيهات إلى برامج ومشاريع قابلة للتطبيق على المستوى الوطني والجهوي؟
3. وما مدى قدرة هذا النموذج على تحقيق التوازن بين الاستقرار الاقتصادي، العدالة الاجتماعية، والنمو المستدام؟

وبهدف تحليل هذه المحاور، يعالج الموضوع وفق التقسيم التالي:

- المطلب الأول :الأسس الملكية الحديثة للنموذج الاقتصادي المغربي.
- المطلب الثاني :أدوات وتجسيد التوجيهات الملكية في البرامج والمشاريع الاقتصادية.

المطلب الأول:
الأسس الملكية الحديثة للنموذج الاقتصادي المغربي

لقد شكلت التوجيهات الملكية الحديثة نقطة تحول استراتيجية في رسم معالم النموذج الاقتصادي المغربي، إذ لم تعد السياسات العمومية مقتصرة على تدبير الأزمة أو الاستجابة للمتغيرات المرحلية، بل اتجهت نحو وضع رؤية شاملة وطويلة المدى لتحديث الاقتصاد الوطني، وتعزيز قدرته التنافسية، وتحقيق تنمية مستدامة ومتوازنة. وتعكس هذه التوجيهات فهمًا عميقًا لطبيعة التحديات الاقتصادية الراهنة، وللزراعة والناشئة من المقاولات الصغرى والمتوسطة، وأيضًا للدور المحوري للاستثمار كرافعة أساسية للنمو وتحقيق فرص الشغل وتؤسس هذه الرؤية لسياسات استراتيجية تروم مزج الدينامية الاقتصادية بالعدالة الاجتماعية، وتكريس النموذج الاقتصادي كخيار سيادي يضمن بروز اقتصاد قوي ومرن في مواجهة التحولات العالمية .

الفرع الأول: التوجهات الاستراتيجية لتعزيز التنمية الاقتصادية.

يسعى النموذج الاقتصادي المغربي في إطار التوجيهات الملكية الحديثة إلى وضع أسس استراتيجية قوية تعزز التنمية الاقتصادية عبر تحديث البنية الاقتصادية وتعزيز الاستثمار، فضلاً عن دعم المقاولات الصغرى والمتوسطة كركائز ضرورية للنمو الشامل. وتنبني هذه التوجهات على رؤية متكاملة ترتكز على الاستثمار في القطاعات الإنتاجية الحيوية، وإرساء مناخ مناسب لنمو القطاع الخاص، مع ضمان إشراك مختلف الفاعلين في تحقيق الأهداف التنموية.

أولا: تحديث البنية الاقتصادية وتعزيز الاستثمار

يشكل تحديث البنية الاقتصادية أحد الركائز المركزية في التوجيهات الملكية الحديثة للنموذج الاقتصادي المغربي، إذ يسعى إلى التحول الهيكلي للاقتصاد الوطني من نموذج يعتمد بشكل مفرط على القطاعات التقليدية إلى اقتصاد منتج قائم على القيمة المضافة، التكنولوجيات المتقدمة، والابتكار. وتستند هذه الرؤية إلى مقتضيات النموذج التنموي الجديد الذي صاغته المؤسسات الوطنية كخارطة طريق لتحقيق تنمية شاملة وعادلة، مع مراعاة مقتضيات العدالة المجالية والاجتماعية في توزيع الثروات والفرص[1] .

يمكن قراءة هذا التوجه الاستراتيجي ضمن إطارين مترابطين: الإطار السياسي والاقتصادي العام الذي وضعته التوجيهات الملكية، والإطار التشريعي والتنظيمي الذي أعطى مفعولًا قانونيًا وسياسيًا لهذا التوجه الاستراتيجي. في المقام الأول، أكدت التوجيهات الملكية على أهمية الاستثمار المنتج كرافعة أساسية للنمو، وذلك من خلال تشجيع المستثمرين الوطنيين والأجانب على استثمار مواردهم في القطاعات الإنتاجية الحيوية، لا سيما الصناعة التحويلية، الطاقة، الفلاحة الحديثة، والخدمات الرقمية. وقد بلغ هذا الاهتمام

[1] المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، *النموذج التنموي الجديد للمغرب: تقرير استراتيجي*، الرباط، 2020، ص 45

ذروته في الميثاق الوطني للاستثمار الذي تم تنزيله في القانون الإطار رقم 203.22، والذي يحفز الاستثمار عبر منظومة حوافز تشريعية وتنظيمية تُسهّل اندماج القطاع الخاص في المشاريع الوطنية الكبرى وتُحفز الشراكات بين القطاعين العام والخاص .

انطلاقًا من هذا الإطار، تتجلى أهمية تحديث البنية الاقتصادية في تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد المغربي على الصعيدين الإقليمي والدولي. إذ يسهم هذا التحديث في رفع جودة المنتجات الوطنية، وتوسيع قاعدة الصادرات، وتقليص الاعتماد على القطاعات ذات القيمة المضافة المنخفضة، وهو ما تجسده الدينامية الاستثمارية الأخيرة التي شهدها المغرب في مختلف القطاعات، خصوصًا في الصناعات التحويلية والطاقة النظيفة والرقمنة، كما تهدف السياسات الاقتصادية الحديثة إلى تعزيز دور الدولة من كفاعل محفز للاستثمار بدلًا من كونه المستثمر الأول تقليديًا، وهو ما يتيح مشاركة أكثر فاعلية للقطاع الخاص في تحقيق النمو وتحمل جزء أكبر من أعباء التمويل والتنفيذ[3] .

علاوة على ذلك، يشكل تطوير البنية التحتية والرقمنة أحد العناصر الجوهرية في تحديث الاقتصاد، حيث تتيح شبكات النقل واللوجستيك الحديثة والبوابات الرقمية الموحدة تسريع إجراءات الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال، مما يعزز تنافسية المقاولات الوطنية ويحفز تدفق الاستثمار في الجهات المختلفة، في محاولة واضحة لتقليص الفوارق المجالية وتعزيز العدالة الاقتصادية بين الجهات. كما يُنظر إلى الرقمنة كعامل أساسي في إدماج الاقتصاد المغربي ضمن سلسلات القيمة العالمية، لا سيما في ظل المنافسة الدولية المتصاعدة .

من ثم، يمكن اعتبار تحديث البنية الاقتصادية وتعزيز الاستثمار نهجين تكامليين يهدفان إلى بناء أسس متينة لنموذج اقتصادي مغربي قادر على الاستمرارية والمرونة في مواجهة التحديات الخارجية والداخلية، وذلك عبر الاستخدام الفعّال للإمكانات الوطنية، وتحفيز الاستثمار المنتج، وتشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص، مع السعي إلى توسيع قاعدة الاندماج الاقتصادي للفاعلين المتعددين، بما يخدم الأهداف التنموية المنشودة .

ثانيا: تعزيز دور المقاولات الصغرى والمتوسطة.

تلعب المقاولات الصغرى والمتوسطة دورًا استراتيجيًا في النموذج الاقتصادي المغربي المُستمد من التوجهات الملكية الحديثة، نظرًا لما تمثّله من نسبة كبيرة من النسيج الاقتصادي الوطني[4]، ولما تساهم به في خلق فرص الشغل، دعم الابتكار، وتخفيف حدة الفوارق الاجتماعية والجهوية .ويعكس هذا الدور أهمية إدماج هذه

---

[2] **الظهير الشريف رقم 1.22.83** الصادر في 20 جمادى الأولى 1444 (14 دجنبر 2022)، بتنفيذ *القانون الإطار رقم 03.22 بمثابة ميثاق الاستثمار*، *الجريدة الرسمية* عدد 7152 بتاريخ 19 دجنبر 2022، ص 12645.

[3] **طلوع، عبد الإله**" .مغرب التنمية في ضوء النموذج التنموي الجديد: قراءة في السياسات العمومية والعدالة المجالية "*مجلة رميج للدراسات القانونية والسياسية*، العدد 19، 2025، ص 101

[4] المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، *النموذج التنموي الجديد للمغرب: تقرير استراتيجي*، الرباط، 2020، ص 52

الفئة من المقاولات في السياسات العمومية الاقتصادية كركيزة أساسية لتعزيز دينامية النمو وتحقيق التنمية الشاملة.

وتتجسد هذه الرؤية في الخطاب الملكي والسياسات التشريعية التي تمنح المقاولات الصغرى والمتوسطة أولوية في برامج الدعم والتمويل[5]، وتعمل على تحسين مناخها التشغيلي من خلال تسهيلات ضريبية، إعفاءات مالية، وبرامج تدريبية تؤهلها للمنافسة في الأسواق المحلية والدولية وقد أتى الميثاق الوطني للاستثمار ليؤكد هذا التوجه[6]، من حيث توفير آليات دعم مُنظَّمة لهذه المقاولات، وتسهيل ولوجها إلى طلبيات عمومية، وتعزيز قدراتها الإنتاجية، ما يعزّز اندماجها في منظومة الإنتاج الوطنية ويمكنها من رفع مستوى تنافسيتها.

كما تشكل هذه المقاولات قوة ديناميكية محلية تساهم في تقليص الفوارق المجالية عبر إشراك الفاعلين الاقتصاديين في الجهات الأقل نموًا في التنمية[7]، وهو ما يتماشى مع مقتضيات العدالة الاقتصادية والاجتماعية التي تُستمد من الرؤية الملكية للنموذج الاقتصادي إذ يتعيّن أن تكون السياسات الاقتصادية قادرة على تمكين المقاولات الصغيرة والمتوسطة من لعب دورها الفاعل في التنمية، عبر توفير إطار قانوني وتنظيمي يشجع على الابتكار، ويحدّ من المعوقات البنيوية التي تعترض تطورها مثل صعوبات الولوج إلى التمويل وضعف تكافؤ الفرص مع الكيانات الاقتصادية الكبرى .

ولا يقتصر تعزيز دور المقاولات الصغرى والمتوسطة على الجانب الاقتصادي فقط، بل يمتد إلى الجانب الاجتماعي من خلال دعم ريادة الأعمال، خلق فرص شغل للقوى العاملة متعددة المهارات، وتحقيق توزيع أكثر إنصافًا للثروة على مستوى الجهات، مما يساعد على ترسيخ الاستقرار الاجتماعي وتقوية النسيج المجتمعي .ويمكن للتنظيمات المهنية، ومنظمات العمل المشترك، والآليات التشاركية مع المجتمع المدني أن تسهم أيضًا في هذا المسار، من خلال تبادل الخبرات وتعزيز الكفاءات الإنتاجية، في إطار متكامل مع السياسات العمومية[8].

في ضوء ما سبق، يتضح أن تعزيز دور المقاولات الصغرى والمتوسطة يعد ركنًا محوريًا في الإطار الاستراتيجي للسياسات الاقتصادية المغربية، فهو لا يمثل فقط دعمًا لفئة اقتصادية بعينها، وإنما يعكس خيارًا ممنهجًا يضمن شمولية النمو، ويستجيب لمتطلبات التنمية المتوازنة، ويضع العدالة الاجتماعية والجهوية في صلب النموذج الاقتصادي المغربي.

---

[5] **الخطاب الملكي السامي بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثانية من الولاية التشريعية الحادية عشرة** .الرباط، 14 أكتوبر 2022 .*الموقع الرسمي للبوابة الوطنية للإدارة المغربية*

[6] المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، *النموذج التنموي الجديد للمغرب: تقرير استراتيجي*، الرباط، 2020، ص 52

[7] المندوبية السامية للتخطيط، *مؤشرات الاقتصاد الوطني واتجاهات النمو 2023*، الرباط، ص 100

[8] **الأندلسي، ياسين**" .رهانات التنمية الاقتصادية على ضوء النموذج التنموي الجديد ".*مجلة REEJD – البحث العلمي في الاقتصاد والتنمية*، العدد 25، 2024، ص 33.

الفرع الثاني: التوازن الاجتماعي والعدالة الاقتصادية

يمثل التوازن الاجتماعي والعدالة الاقتصادية بعدا مركزيا في النموذج الاقتصادي المغربي المُستمد من التوجهات الملكية الحديثة، إذ لا يمكن اعتبار التنمية الاقتصادية ناجعة إلا إذا صاحبتها مقاربة اجتماعية شاملة تقلل من الفوارق المجالية والفئوية، وتعزز الإدماج الاقتصادي للمواطنين جميعا وبناء على ذلك، يتم التركيز على مكافحة الفوارق الاجتماعية وتحسين جودة الحياة للمواطنين كركيزتين أساسيتين لضمان نمو اقتصادي مستدام وعادل.

أولا: مكافحة الفوارق الاجتماعية

تعد مكافحة الفوارق الاجتماعية محورًا استراتيجيًا لا غنى عنه في النموذج الاقتصادي المغربي، ويكتسب هذا المحور أهميته من كونه آلية لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، وضمان استقرار النسيج الاجتماعي، بما يعزز قدرة الدولة على تحقيق أهداف النمو الاقتصادي مع مراعاة البعد الاجتماعي والعدالة المجالية[9].

ويعكس هذا التوجه رؤية شاملة للتنمية تقوم على دمج الفئات الهشة في دائرة النشاط الاقتصادي والاجتماعي، بما يتيح لها المساهمة الفعلية في الإنتاج القومي وقد تجسدت هذه السياسة في برامج اجتماعية منظمة ومهيكلة تشمل دعم الأسر ذات الدخل المحدود، وتمكين النساء والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، إلى جانب برامج تأهيل الشباب مهنياً واقتصادياً ويهدف هذا الإطار إلى تقليص الفوارق الاقتصادية والفئوية، وتوفير أدوات اقتصادية واجتماعية للفئات المعوزة بما يضمن اندماجها في سوق الشغل، ويحد من الهشاشة والفقر[10].

في نفس السياق، عملت الدولة على تطوير آليات التضامن الاجتماعي والتشغيل عبر إنشاء صناديق دعم موجهة، مثل صندوق دعم التشغيل الذاتي وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، إلى جانب توسيع شبكة الضمان الاجتماعي لتشمل جميع الفئات المستحقة. وتستند هذه الآليات إلى إطار قانوني وتنظيمي شامل يهدف إلى حماية حقوق الفئات الهشة وضمان استفادتها من الخدمات الأساسية، بما يرسخ العدالة الاجتماعية ويحد من التفاوتات البنيوية بين الجهات[11].

وتسعى السياسات العمومية إلى الدمج بين البرامج الاجتماعية وآليات التكوين المهني والتشغيل المباشر، بما يعزز قدرة المواطنين على الاندماج في النشاط الاقتصادي، ويكفل تكافؤ الفرص في الوصول إلى الموارد والخدمات، وهذا يبرز بشكل جلي في البرامج التي تربط دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالتكوين والتأهيل، بما يخلق رأس مال بشري مؤهل، قادر على الابتكار والمنافسة على الصعيد الوطني والدولي[12].

---

[9] المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، النموذج التنموي الجديد للمغرب، الرباط، 2020، ص68

[10] المندوبية السامية للتخطيط، تقرير مؤشرات الفقر والهشاشة بالمغرب 2022، الرباط، ص 40

[11] الظهير الشريف رقم 1.91.225 الصادر في 22 ربيع الأول 1414هـ، الجريدة الرسمية عدد 4227 بتاريخ 3 نونبر 1993؛

[12] الأندلسي، ياسين، "رهانات التنمية الاقتصادية على ضوء النموذج التنموي الجديد"، – REEJDمجلة علمية محكمة، 2024، ص 22

كما أن مكافحة الفوارق الاجتماعية ترتبط ارتباطًا وثيقًا بتحقيق العدالة المجالية بين الجهات المختلفة، إذ تركز السياسات الحكومية على المناطق الأقل نموًا لضمان استفادة شاملة ومتوازنة، وتقليص التفاوت بين الحواضر والبوادي، وهو ما يعكس توجيهات ملكية واضحة تسعى لإرساء مقاربة تنموية متكاملة تجمع بين البعد الاقتصادي والاجتماعي والقانوني[13].

ويؤكد هذا المنهج أن مكافحة الفوارق الاجتماعية ليست مجرد أداة حماية، بل آلية استراتيجية لتعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، وتهيئة البيئة الملائمة للاستثمار والتنمية المستدامة، حيث تتداخل السياسة الاجتماعية مع القوانين والآليات التنظيمية لضمان استدامة النتائج، وتعزيز شمولية النمو الوطني، وترسيخ العدالة الاجتماعية بين جميع فئات المواطنين.

ثانيا: تحسين جودة حياة المواطنين.

يشكل تحسين جودة حياة المواطنين ركيزة استراتيجية أساسية للنموذج الاقتصادي المغربي، إذ يرتبط بشكل وثيق بإطار العدالة الاجتماعية والإنصاف في توزيع الموارد والخدمات العمومية، وهو ما يعكس توجه الدولة نحو بناء نموذج تنموي شامل يدمج البُعدين الاقتصادي والاجتماعي.

في هذا السياق، تتجلى السياسة العمومية في تركيز الاستثمار على البنية التحتية والخدمات الأساسية كعامل تمكين للفئات السكانية كافة، بما يعزز قدرة المواطنين على المساهمة في التنمية الاقتصادية وتحقيق اندماجهم الفعلي في الحياة الإنتاجية والاجتماعية. ويُعد تعزيز البنية التحتية، سواء الطرقية أو الطاقية أو الرقمية، آلية محورية لضمان تكافؤ الفرص بين الجهات وتقليص الفوارق المجالية، بما يضمن استدامة النمو وتماسك النسيج الاجتماعي[14].

علاوة على ذلك، تركز السياسات التنموية على تعزيز جودة الخدمات التعليمية والتكوينية، حيث تم اعتماد برامج شاملة لتطوير التعليم الأولي، وتحسين جودة التدريس، وربط التكوين المهني باحتياجات سوق الشغل، بما يخلق رأس مال بشري مؤهل قادر على الابتكار والمنافسة على المستويين الوطني والدولي[15].

كما يتم ربط تحسين جودة حياة المواطنين بمبادئ العدالة الاقتصادية والاجتماعية، من خلال تأمين وصول متكافئ إلى الخدمات العامة، وتمكين الجهات الأقل نموًا من الموارد اللازمة لتحقيق التنمية المحلية، وهو ما يعكس فلسفة شاملة للسياسات العمومية تقوم على توسيع دائرة المشاركة الاقتصادية والاجتماعية لكل الفئات السكانية[16].

---

[13] الخطاب الملكي السامي، 20 غشت 2021،

[14] وزارة التجهيز والماء، *التقرير الوطني للبنية التحتية والخدمات 2023*، الرباط، ص 22

[15] وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، *تقرير متابعة التعليم 2023*، الرباط، ص 30

[16] الأندلسي، ياسين، "رهانات التنمية الاقتصادية على ضوء النموذج التنموي الجديد"، *REEJD – مجلة علمية محكمة*، 2024، ص 22

بالتالي، يظهر أن تحسين جودة حياة المواطنين ليس مجرد استثمار في الخدمات، بل استراتيجية متكاملة لتعزيز التنمية المستدامة والعدالة المجالية والاجتماعية، حيث تتقاطع السياسات الاقتصادية مع الأبعاد القانونية والتنموية لضمان تكافؤ الفرص، وتعزيز قدرة الدولة على بناء نموذج اقتصادي قوي ومستدام، قادر على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية.

المطلب الثاني:
أداة التجسيد والتفعيل للنموذج الاقتصادي المغربي

إن تحويل التوجيهات الملكية إلى برامج اقتصادية قابلة للتطبيق يعتمد على القيادة المباشرة للملك في تحديد الأولويات الوطنية والإشراف على المشاريع الكبرى، وعلى القدرة المؤسساتية للدولة في تنفيذ هذه التوجهات على أرض الواقع يشمل ذلك آليات الشراكة بين القطاع العام والفاعلين الاقتصاديين لضمان انسجام السياسات ونجاعة تنفيذ الاستراتيجيات التنموية، مع مراعاة تحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز التنمية المستدامة.

الفرع الأول: المؤسسات وآليات التوجيه الملكي

تعتبر المشاريع الوطنية الكبرى أداة استراتيجية محورية لتفعيل التوجيهات الملكية في النموذج الاقتصادي المغربي. فهي تمثل محرك الهيكلة الاقتصادية الحديثة، إذ تهدف إلى إحداث تحولات نوعية في الإنتاج، الاستثمار، والبنية التحتية، بما يسهم في تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني، وتقليص الفوارق المجالية والاجتماعية .وتشمل هذه المشاريع برامج ومبادرات كبرى في الصناعة، الطاقات المتجددة، والبنية التحتية اللوجستية، بما يعكس الترابط الوثيق بين الرؤية الملكية والتنمية الاقتصادية المستدامة.

أولا: الأدوار القيادية للملك في توجيه النموذج الاقتصادي

يلعب الملك في المغرب دورا محوريا في تحديد الرؤية الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك انطلاقًا من موقعه الدستوري كضامن لوحدة الدولة ومشروعية السلطة، وهو ما ينعكس في توجيهات تتجاوز البعد الرمزي إلى قيادة فعلية في رسم السياسات الاقتصادية الكبرى[17] فقد أكد الملك في مناسبات متعددة على ضرورة تطوير نموذج تنموي وطني مغربي-بامتياز يستند إلى القدرات الذاتية للمملكة ويستجيب لتحولات السياق العالمي، وهو توجيه تأسيسي لصياغة الاستراتيجية الوطنية [18].

وتتجسد هذه القيادة في القدرة على تحديد الأولويات الاقتصادية الوطنية عبر الخطابات الملكية السامية والتوجيهات الدورية في مناسبات رسمية وعلى رأسها خطب عيد العرش وافتتاح السنة التشريعية، حيث

---

[17] المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، *النموذج التنموي الجديد للمغرب*، الرباط، 2020، ص 58

[18] **العباسي، عبد الصمد** .*الآفاق المستقبلية للاستدامة في المغرب: قراءة نقدية في "النموذج التنموي الجديد ."* الدوحة: معهد الدوحة للدراسات العليا، 2024 ص 2

يضع الملك خارطة طريق واضحة لسياسات الاستثمار والتشغيل والتضامن الاجتماعي، ويشدد على الربط بين النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية والاستقرار المجتمعي[19].

وليس دور الملك مقتصرًا على الرؤية الاستراتيجية فقط، بل يتعدى ذلك إلى الإشراف المباشر على المشاريع الكبرى والمبادرات التنموية، من خلال رئاسته للمجالس الوزارية التي تحدد أولويات موازنات الدولة وتوجهها نحو ترتيبات تنموية محددة، كما ظهر في مجلس وزاري عُقد في أكتوبر 2025 لتوجيه مشروع قانون المالية 2026 انسجامًا مع التوجيهات الملكية المتعلقة بتسريع التحول الاقتصادي والعدالة المجالية[20].

وتشمل أدوار الملك كذلك متابعة دينامية الاستثمار والإصلاحات الهيكلية، سواءً من خلال تعزيز مشاركة القطاع الخاص في التنمية أو تشجيع الابتكار وريادة الأعمال أو دفع الشراكات بين القطاعين العام والخاص، بما يجعل الدور الملكي ليس رمزا تشريفيا، بل محركا فاعلًا للسياسات التنموية على المستويات الاستراتيجية والتنفيذية[21].

ويمكن القول إن القيادة العليا للملك في المجال الاقتصادي تتفوق على أي دور حكومي آخر، ليس فقط من حيث الإشراف العام، بل من حيث القدرة على تعبئة الفاعلين المؤسساتيين والاقتصاديين نحو تحقيق الأهداف الوطنية الكبرى، وخلق توافق سياسي واجتماعي حول الأولويات التنموية، وهو ما يجعلها أساسية في تفعيل النموذج الاقتصادي المغربي.

ثانيًا: المؤسسات التنفيذية ودورها في ترجمة التوجيهات الملكية

بعد ترسيخ الإطار الاستراتيجي عبر التوجيهات العليا، تقف المؤسسات التنفيذية في المرتبة الثانية من حيث الأهمية في تحويل هذه التوجيهات إلى إجراءات وسياسات عملية ومنهجية .وتمثل هذه المؤسسات، وعلى رأسها الحكومة والوزارات الاقتصادية والقطاعية، الآليات التشريعية والتنفيذية التي تضمن الترجمة الفعلية للرؤية الملكية إلى برامج ملموسة.

يتطلب تفعيل النموذج الاقتصادي الجديد تنفيذا مؤسساتيا منسجما مع التوجهات العليا، وهو ما يتضح عبر التخطيط الاستراتيجي والمؤسساتي الذي تقوم به الحكومة في إعداد المشاريع، والمراسيم، وقوانين المالية، وغيرها من الأدوات التنظيمية .ويعد القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات الترابية مثالًا على آليات توزيع السلطة والمسؤولية بين المركز والجهات، مما يعزز ديناميكية التنمية المحلية تنفيذاً للتوجيهات الوطنية[22].

---

[19] الخطاب الملكي السامي، 30 يوليوز 2021،

[20] **السعدي، محمد سعيد** .حول "*النموذج التنموي الجديد*" *للمغرب: تنمية لفائدة من؟* الرباط: الشبكة العربية لمعلومات التنمية(ANND) ، مارس 2022. ص 3

[21] وزارة الاقتصاد والمالية، *تقرير النموذج التنموي 2022–2026*، الرباط، ص 44–50

[22] الظهير الشريف رقم 1.15.85 الصادر في 7 يوليوز 2015، الجريدة الرسمية عدد 6380، ص 120

وتعمل المؤسسات التنفيذية أيضًا على تهيئة الأطر القانونية والتشريعية لدعم الاستثمار وتنشيط القطاعات الاقتصادية، من خلال المبادرات التي ترمي إلى تبسيط المساطر الإدارية وتحفيز الشراكات بين القطاع العام والخاص، وهو ما يتجسد في الميثاق الوطني للاستثمار والقانون الإطار رقم 03.22 المتعلق بالاستثمار، الذي وضع قواعد واضحة لتحفيز الاستثمار المنتج وتسهيل اندماج القطاع الخاص في التنمية [23].

ولا تقتصر مسؤولية المؤسسات التنفيذية على الجانب الاقتصادي فقط، بل تمتد إلى تعزيز الشراكة بين الدولة والفاعلين الاقتصاديين على مختلف المستويات، بما يشمل القطاع الخاص الوطني والدولي، وهي شراكات تُسهم في تحقيق التكامل بين سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتقليص التفاوتات المجالية عبر تمكين الجهات الأقل نموًا من موارد تنفيذ مشروعات تنموية[24].

وتؤكد هذه الشراكات المؤسساتية أن المؤسسات التنفيذية لا تعمل بمعزل عن التوجيهات العليا، بل تعتبر أدوات التفعيل والتطبيق العملي للنموذج الاقتصادي المغربي، فهي تقوم بمهمة ربط الاستراتيجية بالرؤية الملكية، وضمان تناغم السياسات الاقتصادية والاجتماعية مع ديناميات التنفيذ على مستوى الجهات والأقاليم المختلفة، بما يعكس الطابع المتكامل والشامل للنموذج.

<u>الفرع الثاني</u>: مشاريع وبرامج نموذجية لتفعيل التوجيهات الملكية

تستمد المبادرات الجهوية والمحلية أهميتها من مبدأ الجهوية المتقدمة، الذي يشكل ركيزة أساسية في النموذج الاقتصادي المغربي الحديث وتقوم هذه المبادرات على تمكين الجهات والمجالس المحلية من إدارة وتنفيذ المشاريع التنموية وفق خصوصياتها الاقتصادية والاجتماعية، ما يتيح تعزيز التنمية المتوازنة والمستدامة على المستوى الترابي.

كما تعمل هذه الآليات على ربط الاستراتيجية الوطنية بالتنمية المحلية، وتوسيع قاعدة مشاركة الفاعلين الاقتصاديين والمجتمع المدني في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المرجوة.

أولا: المشاريع الوطنية الكبرى

تعد المشاريع الوطنية الكبرى من أبرز صيغ تجسيد التوجيهات الملكية على أرض الواقع، إذ تشكل ركائز استراتيجية لهيكلة الاقتصاد الوطني والتعجيل بالانتقال نحو نموذج تنموي مبتكر ومتوازن .ويُنظر إلى هذه المشاريع كأوراش مركزية تدفع بتحولات نوعية في الإنتاج، الاستثمار، والتشغيل، وتساهم في تعزيز تنافسية الاقتصاد المغربي داخليًا وخارجيًا.

[23] القانون الإطار رقم 03.22 المتعلق بالاستثمار، الجريدة الرسمية، الرباط، 2022، ص 12

[24] **داودي، أحماد &بوداد، مصطفى** .*النموذج التنموي الجديد وتعزيز الرأسمال البشري في التعليم المدرسي* .مجلة جسور، 9(1), 2552024

في هذا السياق، يبرز تعزيز البنية الصناعية والطاقية من أولويات الخطة التنموية الوطنية، حيث يشكل البرنامج الوطني للتنمية الصناعية دعامة أساسية في تطوير الصناعات ذات القيمة المضافة العالية وإدماج القطاعات الحديثة في منظومة الاقتصاد الوطني[25]، مما يسهم في خلق فرص شغل وتوسيع قاعدة الإنتاج المغربي ضمن سلاسل القيمة العالمية وتعكس توجهات الميزانية الوطنية تسريع تنفيذ أوراش تنموية كبرى مع استهداف واضح لرفع مستوى الاستثمار وتعزيز النمو الاقتصادي الشامل .

كما تبرز مشاريع البنية التحتية الكبرى كرافعة أساسية لتعزيز النمو الاقتصادي وضمان تقليص الفوارق المجالية. من ذلك إنشاء وتوسيع الموانئ العميقة مثل ميناء Nador West Med الذي يعد مشروعًا استراتيجيًا طموحًا ضمن استراتيجية تطوير منظومة النقل واللوجستيك[26] ، ويهدف إلى جعل المغرب محورًا بحريًا متقدمًا في البحر الأبيض المتوسط وافريقيا، مع مناطق صناعية ولوجستية تساهم في زيادة الصادرات وتوفير فرص تشغيل كبيرة .

وفي نفس الإطار، تدفع الدولة باستثمارات كبيرة نحو تحديث شبكات الطرق والسكك الحديدية والمطارات، كما يظهر في مشروع قانون المالية لسنة 2026 الذي يؤكد على استمرار أوراش الطرق السيارة، الموانئ، السكك، والمطارات كرافعة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ولجذب الاستثمار[27] .

ولا يمكن إغفال التحول الطاقي والمشاريع البيئية الكبرى ضمن هذه الأوراش، إذ تشهد البلاد تطويرًا واسعًا لشبكات الطاقات المتجددة وإنتاجها الكهربائي عبر مشاريع مثل المحطات الشمسية ومحطات الرياح، بما يعزز الأمن الطاقي الوطني ويحد من الاعتماد على مصادر الطاقة التقليدية[28].

من ثم، تتكامل هذه المشاريع الوطنية الكبرى في استراتيجية وطنية واحدة تُسعى من خلالها الدولة إلى تحقيق تنمية اقتصادية متوازنة وقابلة للاستدامة، عبر ربطها بالتوجهات الملكية التي تشدد على ضرورة تجاوز أوجه القصور التقليدية في البنية الاقتصادية والتحول نحو اقتصاد منتج وقادر على مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين[29].

ثانيًا: المبادرات الجهوية والمحلية

يعكس تفعيل النموذج الاقتصادي المغربي أيضًا أهمية المبادرات الجهوية والمحلية كجزء لا يتجزأ من استراتيجية التنمية المتوازنة، لا سيما في ظل تطبيق الجهوية المتقدمة التي تمنح مزيدًا من الصلاحيات

---

[25] وزارة الصناعة والتجارة، *البرنامج الوطني للتنمية الصناعية: خارطة طريق للابتكار والنمو*، الرباط، 2022، ص. 12

[26] EBRD، *Nador West Med Port Project: Strategic Overview*, 2023.

[27] *مشروع قانون المالية 2026: الأوراش الوطنية الكبرى والبنية التحتية*، وزارة الاقتصاد والمالية، الرباط، 2025، ص. 33

[28] El Hafdaoui، *Renewable energies in Morocco: A comprehensive review and analysis*, Energy Reports p 28.

[29] *النموذج التنموي الجديد بالمغرب*، الرباط، 2021، ص. 50

للتنمية على مستوى الجهات لتعزيز العدالة المجالية ويعتمد هذا التوجه على تمكين الفاعلين الجهويين والمحليين من إدارة وتنفيذ مشاريع تنموية تستجيب لخصوصيات المناطق، ما يسهم في تخفيف الفوارق بين الجهات وتحقيق اندماج اقتصادي أعمق[30].

وترتكز هذه المبادرات على دعم المشاريع الاقتصادية المحلية من خلال برامج تمويل وتكوين وتأطير فني، وتسهيل الولوج إلى وسائل الإنتاج والابتكار، وذلك في إطار تشريعات تنظم مشاركة الجماعات الترابية31 في التنمية والإدارة الذاتية للأوراش التنموية ومن الأمثلة على ذلك عقود البرامج بين الدولة والجهات التي تمول مشاريع بنى تحتية وجهوية كبرى، والتي تعمل على صيانة شبكة الطرقات المحلية، تحسين الخدمات العمومية، وتطوير المناطق الصناعية الصغيرة والمتوسطة[32] .

علاوة على ذلك، تُمكّن الاستراتيجيات الجهوية الفاعلين المحليين من الاندماج في المشاريع الكبرى الوطنية عبر شبكات الشراكات والتعاون مع القطاع الخاص والمجتمع المدني، بما يرفع من قدراتهم على المساهمة في التنمية المحلية المستدامة. وتبرز أهمية هذه المقاربة في تعزيز التكامل بين المستويات الوطنية والجهوية، مما يضمن انتظام تنفيذ السياسات التنموية على المستوى الترابي ويعزز من قدرة المناطق على جذب الاستثمار وخلق فرص العمل[33].

وبذلك، فإن المبادرات الجهوية والمحلية تمثل الأدوات التي تسمح بتحقيق التنمية المتوازنة والمستدامة على مستوى جميع جهات المملكة، مع ضمان مواءمة المشاريع مع حاجيات المجتمع المحلي، وتحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية التي تُعد من صميم توجيهات النموذج الاقتصادي المغربي.

---

[30] القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات الترابية، الظهير الشريف رقم 1.15.85، الجريدة الرسمية عدد 6380، 2015، ص. 120–125.

[31] الأندلسي، ياسين، "رهانات التنمية الاقتصادية على ضوء النموذج التنموي الجديد"، REEJD – مجلة علمية محكمة، 2024، ص. 30–

[32] المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، *تقرير التنمية الجهوية بالمغرب*، الرباط، 2022، ص. 44

[33] بلّال الركراكي، *النموذج التنموي الجديد وإشكالية تحقيق التنمية الترابية بالمغرب*، الدار البيضاء: دار الفكر العربي، 2021، ص. 100–

خاتمة:

يتضح من خلال ما سبق أن التوجيهات الملكية الحديثة أرست معالم نموذج اقتصادي مغربي متجدد يقوم على أسس متكاملة تجمع بين النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية، وبين البعد الوطني والجهوي في مقاربة التنمية. فالرؤية الملكية لم تعد تنظر إلى الاقتصاد كغاية مالية محضة، بل كوسيلة لتكريس قيم المساواة والكرامة والفعالية في تدبير الشأن العام.

لقد أبانت المشاريع الوطنية الكبرى عن قدرة الدولة على بلورة رؤية استراتيجية شمولية تعيد هيكلة الاقتصاد الوطني، عبر تطوير البنيات التحتية، تحديث الصناعة، وتحقيق التحول الطاقي، بما يعزز تموقع المغرب ضمن الاقتصاديات الصاعدة وفي المقابل، شكلت المبادرات الجهوية والمحلية امتدادًا لهذه الرؤية، من خلال ترسيخ مبدأ الجهوية المتقدمة كآلية لتوزيع التنمية بشكل عادل ومتكافئ، وضمان إشراك الفاعلين الترابيين في صياغة وتنفيذ السياسات العمومية.

ومن ثم، فإن النموذج الاقتصادي المغربي في ضوء التوجيهات الملكية يمثل مرحلة نوعية في التفكير التنموي الوطني، إذ يجسد إرادة سياسية واضحة للانتقال من المقاربة القطاعية إلى مقاربة مندمجة تجمع بين الاقتصاد، المجتمع، والبيئة كما يعبّر عن رؤية ملكية استراتيجية تجعل من الإنسان محور التنمية وغايتها القصوى، ومن الاستثمار المنتج رافعة لتحقيق الرفاه الجماعي.

ختامًا، يمكن القول إن المغرب يسير بخطى ثابتة نحو ترسيخ نموذج اقتصادي متوازن ومستدام، يزاوج بين متطلبات التنافسية والانفتاح الاقتصادي، وبين مقتضيات العدالة الاجتماعية والمجالية، في إطار قيادة ملكية رشيدة تجعل من التحديث الاقتصادي رافعة لبناء دولة حديثة عادلة ومزدهرة.

لائحة المراجع:

أولًا: الكتب:

- بلال الركراكي، النموذج التنموي الجديد وإشكالية تحقيق التنمية الترابية بالمغرب، الدار البيضاء: دار الفكر العربي، 2021.
- العباسي، عبد الصمد، الآفاق المستقبلية للاستدامة في المغرب: قراءة نقدية في "النموذج التنموي الجديد"، الدوحة: معهد الدوحة للدراسات العليا، 2024.
- السعدي، محمد سعيد، حول "النموذج التنموي الجديد" للمغرب: تنمية لفائدة من؟، الرباط: الشبكة العربية لمعلومات التنمية(ANND) ، مارس 2022.

ثانيا: المقالات العلمية:

- طلوع، عبد الإله، "مغرب التنمية في ضوء النموذج التنموي الجديد: قراءة في السياسات العمومية والعدالة المجالية"، مجلة ريميج للدراسات القانونية والسياسية، العدد 19، 2025،
- الأندلسي، ياسين، "رهانات التنمية الاقتصادية على ضوء النموذج التنموي الجديد"، مجلة REEJDالبحث العلمي في الاقتصاد والتنمية، العدد 25، 2024،
- داودي، أحماد & بوداد، مصطفى، "النموذج التنموي الجديد وتعزيز الرأسمال البشري في التعليم المدرسي"، مجلة جسور، 9(1)، 2024،

ثالثًا: التقارير الرسمية والمؤسساتية

- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، النموذج التنموي الجديد للمغرب: تقرير استراتيجي، الرباط، 2020،
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، تقرير التنمية الجهوية بالمغرب، الرباط، 2022،
- المندوبية السامية للتخطيط، مؤشرات الاقتصاد الوطني واتجاهات النمو 2023، الرباط،
- المندوبية السامية للتخطيط، تقرير مؤشرات الفقر والهشاشة بالمغرب 2022، الرباط،
- وزارة الاقتصاد والمالية، تقرير النموذج التنموي 2022–2026، الرباط،
- وزارة التجهيز والماء، التقرير الوطني للبنية التحتية والخدمات 2023، الرباط،
- وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، تقرير متابعة التعليم 2023، الرباط،
- وزارة الصناعة والتجارة، البرنامج الوطني للتنمية الصناعية: خارطة طريق للابتكار والنمو، الرباط، 2022،
- مشروع قانون المالية 2026: الأوراش الوطنية الكبرى والبنية التحتية، وزارة الاقتصاد والمالية، الرباط، 2025،
- النموذج التنموي الجديد بالمغرب، الرباط، 2021،

رابعا: النصوص القانونية

- الظهير الشريف رقم 1.22.83 الصادر في 20 جمادى الأولى 1444 (14 دجنبر 2022)، بتنفيذ القانون الإطار رقم 03.22 بمثابة ميثاق الاستثمار، الجريدة الرسمية عدد 7152 بتاريخ 19 دجنبر 2022،
- القانون الإطار رقم 03.22 المتعلق بالاستثمار، الجريدة الرسمية، الرباط، 2022،
- الظهير الشريف رقم 1.91.225 الصادر في 22 ربيع الأول 1414هـ، الجريدة الرسمية عدد 4227 بتاريخ 3 نونبر 1993.
- الظهير الشريف رقم 1.15.85 الصادر في 7 يوليوز 2015، الجريدة الرسمية عدد 6380،
- القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات الترابية، الظهير الشريف رقم 1.15.85، الجريدة الرسمية عدد 6380، 2015،

خامسا: الخطب الملكية

- الخطاب الملكي السامي بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثانية من الولاية التشريعية الحادية عشرة، الرباط، 14 أكتوبر 2022، الموقع الرسمي للبوابة الوطنية للإدارة المغربية.
- الخطاب الملكي السامي، 20 غشت 2021.
- الخطاب الملكي السامي، 30 يوليوز 2021.

سادسًا: المراجع الأجنبية

- EBRD, Nador West Med Port Project: Strategic Overview, 2023.
- El Hafdaoui, Renewable energies in Morocco: A comprehensive review and analysis, Energy Reports